مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822/ E-ISSN:2588-1574
المجلد: 11 العدد: 02 / ديسمبر - 2024
ص 424 - 442
OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الناشئة الجزائرية وفعالية دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (ضمن النموذج الاقتصادي للجزائر الجديدة)

Algerian Start-UP Institution and The effectiveness of its role in achieving the dimensions of sustainable development (Within The Economic Model of The New Algeria)

د. عفاف حمادي[1*]، أ.د/ براهيم تومي[2]

[1] جامعة عباس لغرور –خنشلة (الجزائر)، *hammadi.afaf@yahoo.fr*

[2] جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، *brahim.toumi@univ-biskra.dz*

تاريخ الاستلام: 2024/09/30 تاريخ قبول النشر: 2024/12/19 تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص: تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم ركائز المخطط الاقتصادي الجديد في المرحلة الراهنة، والتي اتخذتها الدولة الجزائرية مجبرة كنموذج اقتصادي تنموي بديل، يساهم في خلق الثروة وتطوير اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل واقع هذه المؤسسات ومدى فعالية دورها في تحقيق أبعاد تنمية مستديمة حقيقية، وقد توصلت الدراسة لأن الإرادة السياسية جسدت هذا التوجه عبر ميكانيزمات جديدة لدعم فعالية هذه المؤسسات وتعزيز نظامها القانوني والبيئي، ومنحها مختلف الامتيازات التمويلية والتحفيزات الجبائية، بالاستعانة بالطاقات بالشبابية ذات الكفاءات العلمية العالية، وقد سجلنا مساهمة محتشمة لبعض المؤسسات الناشئة، لكن ذلك لا ينفي وجود بعض النقائص، وأهم التوصيات بذل المزيد من الجهود في سبيل توفير المناخ الملائم لهذه المؤسسات وتذليل الصعوبات التي تواجهها بغية تحقيق الفعالية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الناشئة – الدعم– الفعالية– التنمية المستدامة.

تصنيف **JEL**: G29، Q01، M13 .

Abstract: Startups are one of the most important pillars of the new economic plan currently in place, which the Algerian state has adopted as an alternative economic model for growth, contributing to the creation of wealth and the development of the knowledge economy and artificial intelligence. This study aims to analyze the reality of these institutions and the effectiveness of their role in achieving the dimensions of real sustainable development. The study concluded that political will has embodied this direction through new mechanisms to effectively support these institutions and strengthen their legal and environmental framework, granting them various financing privileges and tax incentives, and calling upon scientifically qualified young talent. We have recorded a modest contribution from some startups, but this does not erase the existence of some shortcomings. One of the most important recommendations is to make more efforts to create a supportive environment for these institutions and overcome the difficulties they are facing in order to achieve the desired efficiency.

Keywords: Start-up- Support-Effectiveness-Sustainable development.
Jel Classification Codes: G29, Q01, M13.

[*] **المؤلف المرسل:** عفاف حمادي

1. مقدمة

تعتبر المؤسسات الناشئة بمثابة جيل جديد من المؤسسات التي تدعم وتنمي اقتصاديات الدول واستدامتها، ومدخلا فعالا لتنويع اقتصاديات الدول وصادراتها–خاصة الدول العربية منها. بعد أن تبين لهم أن إهمال قطاع المؤسسات الناشئة هو سبب اتساع الفجوة بين حركية النشاط الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد تفطنت الجزائر مؤخرا لأهمية المؤسسات الناشئة كنموذج تنموي بديل يعول عليه في الأنظمة القانونية الاقتصادية الحديثة، لدورها البارز في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ودعمها بشكل ملموس في ظل التغيرات الحالية، وتم التأكيد على ضرورة تعزيز دورها التنموي في عدة مناسبات وطنية ودولية. خاصة وأن السلطات الجزائرية تعول على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيد عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، لأجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية. خاصة وأن الجزائر تزخر ببطاقات شبابية ذات كفاءات علمية عالية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية، عن طريق مشاريع إبداعية تعتمد على الابتكارات التكنولوجية تنفذها مؤسسات ناشئة جزائرية. وقد جسدت الإرادة السياسية رغبتها في استقطاب هذه القدرات والكفاءات عن طريق خلق ميكانيزمات جديدة تتماشى ومتطلبات العصر، بداية باستحداثها لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ثم هيئات أخرى داعمة ومرافقة للمؤسسات الناشئة، فبعد ما كان دورها محدودا في التنمية، ومحصورا في بعض الأنشطة، أصبح يشكل اللبنة الأساسية في النشاط الاقتصادي الوطني. وإحدى الحلول الفعالة للتقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية للدراسة تتضح معالم إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

ما مدى فعالية المؤسسات الناشئة في تحقيق أبعاد التنمية المستديمة في الجزائر؟.

الأسئلة الفرعية للدراسة: انطلاقا من الإشكالية السابقة ومحاولة للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بصياغة الأسئلة الآتية:

- **ما المقصود بالمؤسسات الناشئة وما هي شروطها في الجزائر؟**
- **هل تحظى المؤسسات الناشئة بالدعم الكافي واللازم لتجسيد دورها بفعالية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية قام الباحثان بصياغة مجموعة من الفرضيات كالآتي:

- **الفرضية01**: المؤسسات الناشئة ما هي إلا مؤسسة مصغرة مختصة في التكنولوجيا ولا تختلف شروطها عن غيرها.
- **الفرضية02**: تحظى المؤسسات الناشئة بالجزائر بالدعم والمرافقة الفعالة لأداء دورها في تحقيق أبعاد تنمية مستدامة حقيقية.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الموضوع في تناوله لأحد محركات النمو الاقتصادي في العصر الحالي، وما تحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، فهي شركات ريادية تنتج أفكار خلاقة وإبداعية من خلال انتقاء الفرص والسعي نحو اقتناصها في السوق، وتسليط الضوء على انعكاسات فعالية دعم المرافقة والاستثمار في المؤسسات الناشئة على دورها الجوهري في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها في الجزائر.

أهدف الدراسة: تتمثل أهداف الورقة البحثية في النقاط التالية الذكر:

- التعريف بالمؤسسات الناشئة وإجراءات وشروط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة؛
- البحث في آليات دعم المبادرات الشبابية في كل الميادين على تشجيع المؤسسات الناشئة على تحقيق التنمية المستدامة؛
- تحديد دور المؤسسات الناشئة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي.

منهج الدراسة: للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع وقصد الوصول إلى نتائج الدراسة بطريقة منهجية وصحيحة، اعتمدنا كل من المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، عبر وصف المؤسسات الناشئة ضمن إطارها النظري والقانوني في الجزائر، ناهيك عن توصيف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، ومن ثم استعملنا المنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية والدولية، وكذا تحليل واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى فعالية آليات مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة.

تقسيمات الدراسة: قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول: الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر؛**
- **المحور الثاني: واقع المؤسسات الناشئة الجزائرية وفعالية مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.**

2. الإطار القانوني للمؤسسة الناشئة بالجزائر وعلاقتها بالتنمية المستدامة

عزمت السلطات الجزائرية في السنوات السابقة على غرار باقي دول العالم إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث بدأت بوادر اللجوء إلى نمط اقتصاد المعرفة القائم على ديناميكية مؤسسات سميت بالمؤسسات الناشئة وسنحاول فيما يلي ضبط مفهومها وإطارها القانوني في الجزائر وبيان مستقبلها.

1.2 الأسس النظرية للمؤسسات الناشئة: أصبح الاهتمام بالمؤسسة الناشئة يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، وهذا ما يستدعى إطلالة على تأصيلها النظري وضبط مفهومها فيما يلي:

أ- نظرة حول المؤسسات الناشئة: شهد موضوع المؤسسات الناشئة منذ العقود الثلاث الأخيرة للقرن الماضي وإلى يومنا هذا اهتماما متزايدا، رغم ذلك لم يتفق الباحثون والفقهاء القانونيين على تعريف موحد لها، لذا ولتقديم تعريف نحسب أنه الأنسب والأدق، ارتأينا الإحاطة بجل جوانبه الأكاديمية ثم القانونية، واستخلاص المعايير المتفق عليه بغية الوصول لتكييف تعريف إجرائي لها، على النحو الموالي:

- **المفهوم التنظيمي للمؤسسات الناشئة:** ساهم الباحثون بشكل عام في بلورة مفهوم المؤسسات الناشئة، نجد أن هناك من أعطى تعريفا ضيقا للمؤسسة الناشئة فيما جاء البعض بتعريف أوسع لها، بحيث أن:

✓ **المفهوم الواسع:** يستند لمعايير كمية يمكن قياسها كالعمر، الحجم (عدد العمال، القيمة السوقية، الإيرادات)، والنمو، نموذج أعمال، وارتبط بمفهوم ريادة الأعمال، واشترك في ذلك كل من Steve Blank، رائد أعمال لأحد أشهر المؤسسات الناشئة، حيث عرف المؤسسة الناشئة بأنها "منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن نموذج عمل قابل للتكرار والتطوير والتوسع ويمكن قياسه".(Steve Blank, 2010) كما وضح Eric Ries في كتابه The Lean Startup، أن "المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة". (Eric Ries, 2011, p. 13)

✍ تعقيب: يفهم مما سبق أن المفهوم الواسع يعتبر أن المؤسسة الناشئة تطلق على كل مؤسسة حديثة النشأة لم تصل بعد إلى عدد عمال أوايرادات أو أرباح، فقد ركز على نوع المؤسسة الناشئة وعلى امتلاكها نموذج أعمال قابل للتطور والتكرار يساعدها على النمو السريع واكتساب حصة سوقية خاصة بها.

✓ **المفهوم الضيق:** استند لمعايير نوعية، فارتبط بمفهوم الابتكار التكنولوجي، وتبناه الباحثين أمثالJacquin: "مؤسسة تميزها ابتكارات جذرية في قطاعات تكنولوجية واعدة، ونمو سريع في السوق وهيكل رأسمال مفتوح وتمويل خارجي". (Jacquin, J, 2003, p. 7) كما عرفها Talaulicart &Grundei بأنها مؤسسة حديثة النشأة تختص بتقديم خدمات أو منتجات التكنولوجيا الحديثة، كالتكنولوجيا الحيوية والانترنت". (Grundei, J., & Talaulicar, T., 2002, p. 1) ، ونجدهم أشاروا لكونها تركز استثماراتها على قطاع التكنولوجيا الحديثة وتقدم ابتكار مرتبط بنمو قوي وسريع في السوق، ويرجع ذلك إلى قصص النجاح المبهرة الذي حققته هذا النوع من المؤسسات أمثال Google, Face book, WatsApp. ويفهم من ذلك أن هؤلاء المفكرين ضيقوا من مفهوم المؤسسة الناشئة وحصروه في ابتكار تكنولوجي مهملين بذلك الأنواع الأخرى من الابتكارات التي يمكن أن تتجسد في قطاعات أخرى كالغذاء، الصحة، البيئة. إلى أن جاء بعد ذلك رواد أعمال أمثال Paul Graham الذي أكد أنه كان مخطئا عند ربط الشركة الناشئة بالتكنولوجيا، فالأساس في الشركة الناشئة هو تحقيق النمو في فترة قصيرة (نسبة نمو07% أسبوعيا)، وقادرة على خلق أسواق خاصة بها. (Paul Graham, 2012)

✍ **تعقيب:** إن الاختلاف حول المعايير التي توضح شروط الشركة الناشئة عالمي وقديم، ولكن مبدأها واحد ومتفق عليه (فكرة، حل)؛ وإن تعددت التعاريف التي ضيقت أو وسعت من مفهومها، بمعنى أن المؤسسون ورواد الأعمال يذهبون عادة إلى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كواحد شروط تميز المؤسسة الناشئة، على اعتبارها تقوم بتقديم فكرة لنموذج قابل للتكرار والتطوير ويهدف للنمو والتطور ويلبي احتياجات السوق أو يقدم حلا لمشكلة معينة لدى العملاء. فمن وظائف هذه المؤسسات البحث والتحليل والوصول لمنتج يقدم حلا لمشكلة قائمة أو تحسين خدمة وتقديمها برؤية أفضل. فيما نجد الاقتصاديين يهتمون بالحجم والعمر، على اعتبارها تقوم على نموذج عمل قابل للتكرار والتطوير والتوسع ويمكن قياسه، يحقق نسب نمو عالية ويفتح أسواق جديدة.

ب- **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسة الناشئة:** لا يوجد تعريف قانوني موحد للمؤسسات الناشئة، بل قامت بعض التشريعات بإعطاء تعريف لها من خلال تحديد خصائص ومعايير لوصف المؤسسة الناشئة، وقد حذا المشرع الجزائري حذو المشرع التونسي ولم يعط تعريفا دقيقا للمؤسسة الناشئة وإنما حدد بالمادة11 من المرسوم التنفيذي رقم20-245 شروط ومعايير منح علامة المؤسسة الناشئة: أن تكون حديثة النشأة، لا

يتجاوز عمرها 08 سنوات، لها قدرة نمو كبيرة، يتضمن نشاطها فكرة إبتكارية، وأن تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون التجاري، رأسمالها المستثمر يكون مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار، ورقم أعمالها تحدده اللجنة الوطنية أن لا يتجاوز عدد عمالها250 عاملا (المرسوم التنفيذي رقم20-245، 2020).

✍ **تعقيب:** بالرجوع إلى ما سبق نلاحظ أن الفقهاء لم يتفقوا على إعطاء تعريف جامع، فلقد عرفت المؤسسة الناشئة بالاعتماد على تجارب شخصية لرجال الأعمال وأصحاب الشركات الناجحة في السوق، أما بالنسبة للتعريفات القانونية، فقد سنت حسب التشريعات الوضعية لكل دولة، فأشير للمعايير النوعية، كمعيار الابتكار والتكنولوجيا، وركزت في مجملها على المعايير الكمية لسهولة الحصول على المعلومات المرتبطة بها. وفي مجمل الأمر فإن جل التعاريف الفقهية والقانونية وإن اختلفت عن بعضها البعض من حيث المعايير المستخدمة، وبغض النظر إن كانت وسعت من مفهومها، أو ضيقت منه، إلا أنها اجتمعت في نهاية الأمر على ضرورة توفر ثلاثة عناصر أساسية في تعريفها وهي: الابتكار مهما كان نوعه- المخاطرة الناتجة عن عدم اليقين- النمو السريع.

ج- التعريف الإجرائي للمؤسسات الناشئة: يمكن لنا تعريفها بأنها: مشروع حديث النشأة، لديه إمكانية هامة للنمو القوي السريع والتوسع في أي قطاع في السوق. يتضمن فكرة إبداعية مبتكرة تمول برأس مال مخاطر، تنفذ في بيئة عمل تتسم بالمخاطرة وعدم اليقين، بهدف ابتكار وتصميم منتج/خدمة وفق نموذج عمل قابل للتطوير والتكرار.

1.3 علاقة المؤسسات الناشئة بالتنمية المستدامة: يعد دمج قضايا الاستدامة في صميم أعمال المؤسسات الناشئة واستراتيجياتها. وعليه نحاول تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ثم مدى تحقيق المؤسسات الناشئة للأهداف والأبعاد التي تسعى إليها التنمية المستدامة مع الاستشهاد بأمثلة من الواقع الجزائري على النحو الآتي:

أ- **مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة:** عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست في غيابها وإنما تعدد وتنوع التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية، ومراعاة أبعادها الثلاث (بعد اقتصادي: قابل للتطبيق، اجتماعي: عادل، بيئي: صالح للعيش) على قدر متساوي من الاهتمام، لذلك

ارتأينا عدم الخوض في التعاريف المختلفة والإكتفاء بتقديم تعريف إجرائي بتناسب وموضوع ورقتنا البحثية، فيما يلي:

– **التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة:** يمكن لنا تقديم تعريف لها بأنها: إرادة التغيير الجذري الشامل التي تسمح للشركات بتكوين الثروة والعمل على إنتاج سلع وخدمات نوعية بأسعار معقولة، والحد من هدر الطاقة والمياه، باستخدام تكنولوجيا متطورة صديقة، وتحسينها في اقتصاد الوقت والطاقة، بما يحقق أكبر ناتج وطني حقيقي، يمكن من تحقيق كفاءة مجتمعية في توزيع الدخول وتحسين المستوى المعيشي للأجيال الحالية، دون الإضرار بالبيئة أو مواردها غير المتجددة؛ والحفاظ على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد والعيش في نفس البيئة السليمة والنقية.

ب– مسار تطور المؤسسات الناشئة المستدامة في الجزائر: أكد الخبير الاقتصادي المختص في المقاولاتية الدكتور عمر هارون أن مسار تطوير الشركات الناشئة الجزائرية يمر بثلاث مراحل أساسية، نوضحها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاحتضان:** التي يمكن خلالها تطوير الفكر المقاولاتي والثقافة المقاولاتية لدى الشباب والطلبة، وخلال هذه المرحلة تكون فيها عملية التحسيس ومرافقة الطلبة من خلال تنظيم دورات تكوينية وهدفها الأساسي هو تطوير الثقافة المقاولاتية، ويستطيع الشاب الحصول على الفكرة الأولية لمشروعه، بحيث يتمكن من دراستها وتطويرها، ليتأكد من نجاعتها، ويكون جاهزا للدخول في عالم إنشاء المؤسسات، وهذه المرحلة تكون طويلة لأنها غير مرتبطة بأهداف واضحة وقد تستغرق من سنة إلى 3سنوات، ويطلق عليها النية الريادية. وحاضنة الأعمال دورها الأساسي مرافقة صاحب الفكرة في مختلف المراحل التي يمر بها المشروع من الفكرة إلى التنفيذ عن طريق تجهيز مساحة عمل يعمل فيها.
- **المرحلة الثانية: مرحلة بدء التشغيل:** وفيها يسمح للشباب بخلق مجال عمل وتكوين شبكة واسعة في المجال الإداري أو التمويل، ومدتها 06 أشهر إلى سنة ونصف.
- **المرحلة الثالثة: مرحلة التسريع:** ويتم فيها الدخول للسوق وبداية النشاط ومدتها قصيرة تتراوح بين06 إلى 09 أشهر، ويمكن مرافقة الشاب صاحب المؤسسة الناشئة من خلال مسرعة أعمال، والهدف منها هو وضع خطة عمل لهذا الشاب حتى يتمكن من تحويل مؤسسته بالسرعة التي تمكنه من تحقيق أرباح كبيرة، خاصة إذا علمنا أنها شركة عالمية

ولديها القدرة على التطور، بحيث يكون طريقة التطور أو كما يسميها المختصون بذلك "إسكلابل" أي أن يكون التطور أوسيا. (نصيرة سيد علي، مصطفى ق)

3. المحور الثاني: واقع ومستقبل المؤسسات الناشئة الجزائرية وفعالية مساهتمها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: في سياق أزمة اقتصادية خانقة جراء انخفاض المورد الريعي وتراجعه في الجزائر، أصبح البحث عن مصادر دخل جديدة للدخل ضرورة ملحة، فاتجهت الأنظار للمؤسسات الناشئة بعد أن سبقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون أن تعطي نتائج ملموسة أو تغير ملامح السوق، حينما تبين أن دعمها له دور كبير في تعجيل التنمية المستديمة.

1.3 **موقع المؤسسات الناشئة ضمن الأنموذج الاقتصادي الجديد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:** إن حقيقة قيام المؤسسة الناشئة بدمج التنمية المستدامة في قلب استراتيجياتها له تداعيات إيجابية على رفاهية المجتمع والفرد والبيئة، وهذا في الواقع يلزمهم بأخذ القضايا الاقتصادية والاجتماعية، البيئية وحتى التكنولوجية بعين الاعتبار.

أ- **معالم الخطة الاقتصادية الجديدة لقطاع المؤسسات الناشئة 2020-2024:** قد حدد رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** في العام الأول من عهدته عبر موقع الإذاعة الجزائرية أهم معالم الخطة الجديدة الممتدة عبر ثلاث مراحل آفاق سنة 2024 عبر النقاط التالية:

-النموذج الاقتصادي الجديد يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة، موجهة نحو الصناعات الصغيرة والناشئة، وتعطى الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني.

-تفعيل مليون مؤسسة ناشئة بغرض تطوير الإنتاج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة.

-تطوير المؤسسات المصغرة والناشئة بالقطاع الزراعي والصناعي، وإبتعاث مؤسسات لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع، وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل وما يتصل بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الإبتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية، ونقل المعرفة ورفع جودة المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية

-تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا.

-ترقية وتدعيم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، ودعم المؤسسات الصغيرة وتدعيم المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من

الشباب، ودعم وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو وامتصاص البطالة. (بوطرفة صورية، نصرة نجوى، 2022، صفحة 981، 982)

✍ **تعقيب:** من خلال القراءة المتمعنة في فحوى الأنموذج الاقتصادي الجديد الذي وضعه رئيس الجمهورية، في إطار خطته الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على المؤسسات الناشئة، نجد أنه قد سطر ضمنيا للمؤسسات الناشئة القطاعات الإستراتيجية التي ستنشط فيها، وسخر لهذه المؤسسات الإمكانيات والحوافز اللازمة التي تدعم نشاطها بما يتلاءم وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة المتعارف عليها، بحيث:

- ✓ **البعد الاقتصادي:** وجهت المؤسسات الناشئة الصناعية للنشاط في القطاع الصناعي، باعتباره يحقق أعلى نسبة من الإدماج والوطني ويجلب القيمة مضافة وعملة صعبة.
- ✓ **البعد الاجتماعي:** وجهت له المؤسسات الناشئة المقاولة للنشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره يحقق أعلى نسبة من النمو وامتصاص نسبة البطالة.
- ✓ **البعد البيئي:** وتعنى به المؤسسات الناشئة الخضراء للنشاط في القطاعين الزراعي والصناعي، لدورها المحوري في الحفاظ على البيئة وتخفيض الطاقة الكربونية.
- ✓ **البعد التكنولوجي:** وتختص به المؤسسات الناشئة التكنولوجية والإبتكارية للنشاط في قطاع اقتصاد المعرفة والرقمنة والذكاء الصناعي، لدوره الفعال في جذب مصادر تمويل حديثة ونقل المعرفة وتحقيق جودة وتنافسية المنتج المحلي.

ب- **حصيلة المؤسسات الناشئة في الجزائر:** إن التوسع بخلق هذه المؤسسات وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، له آثار اقتصادية واجتماعية، بيئة وتكنولوجية، تحدد مستقبلها في تحقيق الأهداف التنموية المستديمة، وكلما كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته وتوسع نطاق إيجابياته. وقد عرفت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2020 إلى غاية 2024 والجدول الموالي يظهر ذلك:

الجدول رقم (01): عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
العدد	41	87	105	799	815

Source: (https://www.startupranking.com/startup/new,période2000-2024).

✍ **تعقيب:** الملاحظ من الجدول أن ظهور المؤسسات الناشئة في الجزائر حديث العهد، فلم تظهر إلا بعد40سنة من أول ظهور لها بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976، مما يفسر تطورها العددي المحتشم، وهذا إنما يدل على أن المحيط الاقتصادي الجزائري لا

يزال متخلفا، ولا يتضمن بنية تحتية مناسبة لها، فضلا عن غياب إطار قانوني واضح المعالم يمنحها صفة واضحة إجراءات تميزها عن غيرها من أشكال المؤسسات الأخرى.

فبحسب الإحصائيات المتاحة في المنصة المخصصة لاكتشاف الشركات الناشئة العالمية على موقع Startups Ranking، فإن الجزائر جاءت في المرتبة11 ، وذلك بـ41 مؤسسة ناشئة عام2020، متخلفة بذلك عن 10 دول إفريقية، هذا الانخفاض وإن كان مبرر من الناحية النظرية بطبيعة هذا النوع من المؤسسات ونشاطها في السوق العالمي المشتد بالمنافسة، إلا أنه من الجانب العملي يثير العديد من التساؤلات عن مبررات هذا الانخفاض في الوقت الذي تسخر فيه الدولة كل إمكانياتها لمؤسسات هذا القطاع، وهو الأمر الذي أدى لفتح باب النقاش من جديد عن مدى فعالية آليات دعم ومرافقة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر. ليرتفع عدد مؤسساتها الناشئة إلى87 مؤسسة سنة 2021، ثم 105 مؤسسة ناشئة عام 2022 متخلفة بذلك عن 05 دول إفريقية، وهو عدد مرتفع مقارنة بسنة 2021، ليقفز عددها إلى 799 مؤسسة ناشئة سنة 2023، وفي سنة 2024 إحتلت الجزائر مكانة متقدمة في ترتيب أكبر الدول الحاضنة للشركات الناشئة في إفريقيا. وتصدّرت نيجيريا، القائمة الإفريقية بـ817 شركة ناشئة. وتلتها الجزائر في المركز الثاني بـ815 شركة ناشئة. وهذا الارتفاع يدل على أن الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية أوفت نتائجها بعد إقامة وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

هذا وقد نشرت المنصة ترتيب لأهم المؤسسات الناشئة الأكثر شعبية في الجزائر خلال هذه الفترة، حيث احتلت Academiatouna , Zawwali, Yasir, Sekoir Batolis, Siamois QCM المراتب الخمس الأولى على التوالي لسنة2021، وفي 2022 احتلت الشركة الناشئة Yasir المركز الأول بالجزائر بينما نالت المرتبة16 من بين 50 شركة ناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما بالنسبة للتقرير الأخير لسنة 2023، فقد حافظت شركة يسيرYasir على المرتبة الأولى، تليها على التوالي شركة Siamois QCM، شركة الفرص العالمية، الزوالي Zawwali ثم لافيريست LAFIRIST، (ناريمان عبد الرحمان، 2023)، فيما عرفت سوق الشركات الناشئة في الجزائر دخول ثلاثة شركات جديدة وهي:Talaba store التي تم إنشاؤها منذ شهرين، وشركةSPART التي تم إنشاؤها منذ 3أشهر، وأخيرا شركة تمويل غويني التي أنشأت قبل 3 أشهر كذلك. وقد تغير هذا الترتيب سنة2024، حيث حافظت شركة YASSIRعلى المركز الأول، تليها

شركة QCM Siamois، ثم أكاديمية القطيع، شركة الزوالي، ثم شركة باتوليس، كما يوضح الشكل أدناه.

الشكل رقم (01): ترتيب أهم خمس شركات ناشئة جزائرية لسنة 2024

ترتيب الدولة	وصف	درجة SR	بدء	رتبة
1	تمكين طريقة تقديم الخدمات في أفريقيا. - ياسر هو التطبيق الرائد في تقديم الخدمات حسب الطلب. ...	66.047 =	ياسر	782
2	La première Plateforme de QCM Médecine en Algérie - Siamois QCM في منصة التدريب الإلكتروني الجزائريين...	43.697 =	سيامويس كيو سي أم	2,062
3	ثورة التعلم عبر الإنترنت في الجزائر - أكاديمية جيد. هي منصة جزائرية للتعلم عبر الإنترنت ...	35.062 =	أكاديمية القطيع	3,936
4	ربط المستخدمين بالحرفيين الذين لديهم أفضل الأسعار - لدينا أكبر تشكيلة من الحاسبة عبر ...	23.253 =	زوالي	6,061
5	... ٪هو موقع مبيعات عبر الإنترنت جزائري Batolis.com 100 - الجزائري بالكة ...	22000 =	باتوليس	6,602

Source : (https://www.startupblink.com/startup-

وتجدر الإشارة أو توجد هناك مبادرات لإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة في هذا المجال، كما أن الملاحظ أن أغلب الشركات الناشئة في الجزائر تنشط في المجال التسويق الالكتروني، والتي تعتبر شبيهة إلى حد ما بتلك الموجودة في مختلف دول العالم كما هو الحال بالنسبة لشركة واد كنيس، أو Alania crm, io Grow مثلا والتي تعتبر من أهم الشركات الناشئة في الجزائر. (صفراني عائشة، مطابس آمال، 2022، صفحة 92)

✍ **تعقيب:** نلاحظ مما سبق أنه رغم رهان الجزائر على موضوع المؤسسات الناشئة، إلا أن استراتيجيات خلقها وتطويرها غير واضحة وتعتبر متأخرة بأربعة عقود من الزمن عن غيرها من الدول التي تبنتها في خططها التنموية، وهذا ما يثبته فحوى الخطة الجديدة للتنمية وحصيلة تطورها بهذه الفترة.

2.3 تقييم التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية المستدامة ضمن النموذج الاقتصادي الجديد2020-2024: في السياق الوطني للانتعاش الاقتصادي خارج المحروقات، يعد وضع سياسة وطنية قوية واستراتيجيات لدعم النظم الإيكولوجية لظهور الجيل الجديد من الشركات الناشئة الجزائرية أمرا ضروريا، وقد اختارت الجزائر هذا النموذج الريادي للأعمال ليكون أساسا لديناميكياتها الاقتصادية الجديدة المستندة على توفير جملة من الآليات الداعمة لهذه المؤسسات، ومواجهة التحديات التي تواجهها، وتفعيل الأدوار المنوطة بها بالأخص على مستوى تحقيق الاستدامة.

أ- آليات دعم فعالية المؤسسات الناشئة في الجزائر: عملت الدولة الجزائرية على دعم المؤسسات الناشئة والاستثمار فيه عبر تأطيرها وتحفيزها بعدة جوانب، نوضحها كالآتي:

- **الشروع في التأطير القانوني:** فالمشرع الجزائري لم يحدد إطار قانونيا خاص بالمؤسسات الناشئة ولا حتى نصوص تنظيمية لها إلى غاية سنة 2024، وإنما اكتفى بالإشارة للمؤسسة الناشئة في بعض القوانين نذكر منها:

✓ **القانون رقم15-21 لسنة2015المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بالمادة06 منه،** عندما تطرق لتعريف وشرح بعض المصطلحات المتضمنة، عرف **المؤسسة المبتكرة** بأنها: "التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير". (القانون15-21، 2015)

✓ **القانون رقم17-02 لسنة2017المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** عندما تعرض لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق إلى أن المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب تطويره وترقيته، وجاء في **المادة21** منه: "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم ساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة". (القانون رقم17-02، 2017، صفحة 07)

✓ **القانون رقم19-04 المتضمن قانون المالية لسنة 2020،** والذي جاء في نص المادة 69 منه على أنه: "تعفي الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية..." والملاحظ هنا أن المشرع لم يحدد لنا من تكون هذه المؤسسات الناشئة والتي تستفيد من هذه الامتيازات الضريبية، وكذلك محتوى المادة 131 منه التي جاء فيها ما يلي: "ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقمه302-150عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up يقيد في هذا الحساب". (القانون رقم19-14، 2020)

✓ **قوانين المالية:** تضمن قانون المالية لسنة 2023 تدابير "محفزة جدا" فيما يخص مجالات البحث والتطوير والابتكار. فقد تم تحديد سقف أعمال في حدود 5مليون دج، وتحديد الضريبة الجزافية الوحيدة لمعدل 05%بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي، وقد تم تخفيضه إلى0,5% ضمن قانون المالية لسنة 2024.

- **الشروع في التأطير المؤسسي والتنظيمية:** وكان من خلال:

✓ إستحداث وزارة تعني بإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

✓ استحداث مجلس أعلى للابتكار يقوم بتثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، وهو في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

✓ تعميم الدفع الالكتروني بالقطاعات الحيوية. (مظهري كمال، 2023، صفحة 135)

✓ إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية عبر مختلف جامعات الوطن، وتخصيص1200 مكتب كفضاءات لإيواء المؤسسات الناشئة المستحدثة من طرف الطلبة.

✓ تنصيب مجلس علمي للذكاء الاصطناعي بمشاركة كفاءات جزائرية من داخل وخارج الوطن. (أم كلتوم جبلون، 2024)

- **الشروع في التأطير المالي والجبائي:** وكان ذلك من خلال:

✓ **توفير التمويل:** يعتبر من أهم التحديات، وقد قامت بالإطلاق الرسمي للصندوق الخاص بتمويل المؤسسات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، في أكتوبر2020، خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، ويعتمد الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، فهو يمول عن طريق المخاطر، مع تقاسم الأرباح والخسائر دون مطالبة أصحاب المشاريع الناشئة بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يملكونها، وتكمن أهميته في: تجنيب أصحاب هذا النوع من المشاريع اللجوء للبنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي، والاستفادة من ميكانيزمات التمويل التي تقدمها الدول المتقدمة، ناهيك عن تشجيع الجالية الجزائرية بالمهجر على العودة للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة.

✓ **منح الامتيازات والتحفيزات الجبائية:** حيث منح الحكومة عدة امتيازات للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو حاضنة" بهدف توفير ظروف أفضل لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع المبتكرة من خلال التعاون في بيئة جديدة، والتي تضمنتها المادتين 86 و87 من قانون المالية لسنة2021، يتم من خلالها الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الأرباح والدخل حسب الحالة لفائدة مؤسسات تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" لمدة 04 سنوات من تاريخ الحصول على العلامة مع سنة واحدة إضافية للتجديد، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتطبيق معدل05% من الحقوق الجمركية، لفائدة المؤسسات التي تحمل "علامة مؤسسة ناشئة" فيما يخص التجهيزات التي

تدخل مباشرة في العملية الاستثمارية، كما تعفى الشركات التي تحمل علامة "حاضنة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل أو الضريبة على أرباح الشركة لمدة سنتين، ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، كما تعفي من الرسم على القيمة المضافة المعدات المقتناة من طرفها والتي تدخل مباشرة في اقتناء المشاريع الاستثمارية. (قانون المالية لسنة2021، المادتين86و87، 2020، صفحة 34)

ب-**فعالية المؤسسات الناشئة الجزائرية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها:** منذ عام 2024 فقدت الجزائر مركزا واحدا في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة، حيث احتلت الآن المرتبة115 عالميا. والمرتبة 04 في شمال إفريقيا، كم يوضح الشكل أدناه:

الشكل رقم (02):ترتيب الجزائر في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لسنة 2024

Source : (https://www.startupblink.com/startup-ecosystem/algeria, 2024)

وبالنظر للوضع العام يبدو الوضع صحيا في النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، لكن المتأمل في الوضع ليس جيد على الإطلاق، لأنه وبالتدقيق في التمويل المتراكم أو الإجمالي لهذه المؤسسات نجده قد بلغ 278,8 مليون دولار في سنة2022 والمتأمل يدرك أن تعاقد شركة يسير للتوصيل وحصولها على استثمار من شركات عالمية بـ150 مليون دولار هو الذي رفع هذا الرقم. (https://www.statista.com) وهذا التمويل التراكمي يعد تمويلا ضخما بالنسبة للشركات الناشئة الأخرى بالدول الأخرى، والتي بأرقام أقل تمتلك شركات ناشئة متنوعة وبمعايير عالمية، وهذا ما يعد فارقا ويعبر عن وجود تقصير أو مشاكل في بيئة الشركات الناشئة الجزائرية، (بوراس رتيبة، 2021)

✍ **تعقيب:** من خلال ما سبق، ومع الأخذ بعين الاعتبار لكوننا نفتقد لمعلومات أكثر وأدق لهذه الشركات خلال السنوات الأخيرة، نستخلص أنه في ظل غياب للإحصائيات شاملة للاستثمار أو عدم نشرها للعامة من الأساس لرقم أعمال الشركات الناجحة، وحتى بالنسبة للشركات التي فشلت، أو تسجيل وجود دعم ضعيف حتى للشركات التي استوفت شروط

القبول، كل هذا يسهم في تفاقم صعوبة تحديدنا لمدى فعالية هذه المؤسسات الناشئة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ج- التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر: بحسب تصريحات الخبير في المعلوماتية "يزيد أقدال" بهذا الخصوص يمكن القول بأن الإجراءات الداعمة السابقة وإن كانت جيدة ومشجعة وتضاف كعامل مساعد لنجاح الشباب في مشاريعهم، ولكنها غير كافية لأن التطور يتطلب محيطا سلسا، وقد لخص العوائق التي تواجهها في نوعين أساسيين، كالآتي:

- **معوقات مرتبطة بالإجراءات الإدارية والمحيط العام:** وتتعلق بما يلي:

✓ **العوائق البيروقراطية المتعلقة بإنشاء الشركات وتعقيداتها الإدارية:** غالبا ما تتطلب كراء مقر والتنقل واستخراج الوثائق رغم الوعود بالتسهيلات وتوفير الخدمة عبر الانترنت.

✓ **غياب الأطر والمحيط الذي يكسب الشباب ثقافة المقاولاتية Entreprenariat سواء في الجامعة أو المحيط العام:** ما يجعل الشباب الذي يخوضون المغامرة يرتكبون عدة الأخطاء لكونهم يجهلون الكثير من الأمور المتعلقة بالمؤسسات والقوانين والسوق، خاصة أن المجتمع الجزائري بصفة عامة يشجع على الوظيفة والدخل المضمون وترى العمل الحر كمغامرة وخطر مما يزيد الضغط على الشباب الراغب في الدخول لهذا العالم.

✓ **الثقافة الجزائرية المثبطة في الشراكة وتقاسم الأرباح:** حيث نجد صاحب الفكرة عادة ما يريد أن تظل الشركة ملكه لوحده فقط، لأن صاحبه الفكرة، وهذا دون الحديث على أن الشركة قد تحتاج تمويلا خارجيا ودون دخول أشخاص جدد في رأسمالها وبالتالي تقاسم الأرباح واتخاذ القرارات، وهذا يتطلب اختيار فريق العمل بحذر لأن الرحلة الفردية أو مع الأشخاص الخطأ قد يسرع من انتهاء الشركة الناشئة وفشلها.

- **معوقات مرتبطة بالسوق والنظام البيئي:** عن النوع الثاني يضيف المتحدث أنه المعطل الرئيسي لإنطلاق الشركات الناشئة فعليا وتوسعها، حيث أشار في هذا السياق إلى:

✓ **محدودية انتشار الدفع الإلكتروني وثقافته في السوق الجزائري يجعل أغلبية المشاريع الناشئة الجزائرية تراوح مكانها:** كونها تعتمد على الانتشار الواسع وتحقيق أرباحها لدى المستخدمين دون التنقل إليهم عبر الدفع الالكتروني، بالرغم أن أهم ما يميز الشركة الناشئة هو النمو السريع المرتبط عادة بتفاقم عدد المستخدمين لمنتج الشركة الناشئة، والتكنولوجيا عبر التطبيقات والدفع الإلكتروني تعد الرافد الأساسي لتحقيق هذا

النمو، ومن جهة فالمستهلك الجزائري عموما بحاجة لوقت حتى يعطي ثقته في منتجات أو خدمات يدفعها آليا، لأن أنماط الاستهلاك لديه مرتبطة أساسا بالسيولة والملموس.

✓ **النظام الضريبي والمالي الجزائري يبقى كابحا للعديد من الشركات الناشئة:** فيما تعلق بالعملة الصعبة، فلا تستطيع الشركة مثلا أن تطلق تطبيقا على بلاي ستور، وتجني أرباحه لو تم استخدامه خارج الجزائر عبر القنوات البنكية الرسمية.

✓ **عدم وجود إطار لتمويل الشركات الناشئة الجزائرية:** فالتمويل عالي المخاطرة يحد من إمكانية توسع المشاريع، ورأس المال الجزائري عادة لا يستثمر في المشاريع الغير واضحة ولا يتحمل مخاطرة فعلية، والمحيط العام لا يساعد على دخول رؤوس أموال أجنبية مما يسمىBusiness Angels وبالتالي ستبقى هذه النقطة عائقا صعب الحل لارتباطها بمشكلات أخرى.

✓ **إطلاق منتجات لا تتماشى وخصوصية البلاد:** وقد حذر الخبير من هذا الأمر، فالهدف من إطلاق الشركات للمنتجات حل مشكلة السوق المحلي، ونسخ نماذج أعمال في دول أخرى لها خصوصيتها لا يعني بالضرورة نجاحها في الجزائر. (بوراس رتيبة، 2021)

4. خاتمة:

إن التوجه العالمي الحالي في مجال الاقتصاد يعتمد على المؤسسات الناشئة في تحقيق الاستدامة والانتعاش الاقتصادي، كأحد أحد الخيارات الاقتصادية الفعالة في اقتصاد المعرفة والأتمتة والذكاء الاصطناعي، لذا نجد العديد من دول العالم سخرت إمكانيات كبيرة لتعزيز ودعم أداء المؤسسات الناشئة في هذا الشأن، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرض للإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعيقات والتحديات التي من الممكن أن تحول دون نجاح هذه المؤسسات واستمرارها، وكذلك استعراض لموقع هذه المؤسسات ومختلف آليات الدعم المسخرة لها، والتي من شأنها تعزيز الأهداف التنموية المستديمة المنوطة بها، من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، والتي سعت الجزائر إلى تحقيقها كما هو مخطط له ضمن النموذج الاقتصادي الجديد للفترة من 2020 -2024.

أولا: نتائج الدراسة: مما سبق يتوجب علينا سرد جملة النتائج المتوصل إليها، كالآتي:

✓ تعتبر المؤسسات الناشئة بوابة الخروج من الاقتصاد الريعي، وبديل تنموي لتحقيق الاستدامة، لقدرتها على خلق الثروة، والنمو السريع في ظل المخاطرة القائمة على عدم القين، ضمن عالم تتسارع فيه وتيرة التكنولوجيا وتحديات العولمة والمعرفة.

✓ إن التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الناشئة واستنادا إلى لغة الأرقام هزيلة مقارنة مع دول توافق اقتصادها، فالمناخ الاقتصادي العام غير ملائم. بسبب عدم الجدية للخوض في إنشاء المشاريع الحيوية المبتكرة، التي تستند إلى الإبداع وذلك جراء تخوف أصحاب المشاريع من الخسارة المبكرة وما يترتب عليها من أعباء تابعة لها. في ظل انهيار القدرة الشرائية وتدني الأجور، أو امتناع المستوردين عن تمويل مشاريعهم والاستيلاء على أفكارهم في المعارض الابتكارات واستيرادها بأسعار بخسة.

✓ الجزائر أعطت نوعا من الاهتمام لتشجيع وخلق جو ملائم لحد ما لهذه المؤسسات، إلا أن لا يمكن الجزم أن هذه الآليات هي الأساليب الناجعة لتنميتها وتطويرها، خاصة مع ما هو ملاحظ على أرض الواقع وما تعكسه من تدني فعاليتها وأدائها في تجسيد أبعاد التنمية المستديمة بمختلف مستوياتها، فلم تسهم في رفع القيمة المضافة، كما لم تساهم في تخفيض نسبة البطالة ودليل ذلك سياسة التشغيل الخامل المتبعة (الإدماج الاجتماعي ومنح البطالة)، كما أن مساهمتها في الجانب البيئي محتشمة واقتصرت فقط على المشاريع النظيفة (كتدوير النفايات)، أما على المستوى التكنولوجي فلم تسجل الجزائر أي مؤسسة ناشئة قارية رائدة، عدا بعض المبادرات ذات الأفكار المستنسخة.

ثانيا: توصيات الدراسة: يتطور تاريخ الشركات الناشئة الآن بوتيرة سريعة ويملك رواد الأعمال موارد أكثر من أي وقت مضى لإطلاق أفكارهم إلى واقع ملموس. لذا نوصي بالآتي:

✓ وضع إطار قانوني واضح يدعم نشاط الشركات الناشئة واستدامتها،

✓ العمل على استفادة من صيغ التمويل الأخرى على غرار التمويل الأخضر والتشاركي وغيرها...التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة الناشطة في المجال التكنولوجي على حساب المؤسسات الناشئة الخضراء، وتوفير التسهيلات الملائمة لكل نوع خاصة المبتكرة.

✓ خلق قاعدة بيانات تسجل كافة الابتكارات المتطورة على المستوى الوطني وإدماج المعهد الوطني للملكية الفكرية في منصة للذكاء الاقتصادي، لحماية ابتكارات وبراءات المبدعين من الاستيلاء عليها من قبل المستوردين ومنعهم من استيرادها.

✓ إعطاء أهمية للقيمة المضافة للمؤسسات الناشئة الخضراء من خلال المكونات الخضراء لمنتجاتها وحلولها الإبداعية والمبتكرة خاصة في فترة الأزمات كميزة تنافسية لها.

5. قائمة المراجع

Eric Ries. (2011). The learn Startup (1 ed ed.). New York: The Crown publishing.doi: https://ia800509.us.archive.org/7/items/TheLeanStartupErickRies/The%20Lean%20Startup%20-%20Erick%20Ries.pdf

Grundei, J., & Talaulicar, T. (2002). Company Law and Corporate Governance of Start-ups in Germany: Legal Stipulations,. Managerial Requirements, and Modification Strategies (28), 01. Berlin, Germany: Journal of Management and Governance. Doi: https://link.springer.com/article/10.1023/A:1015559828219

https://www.startupranking.com/startup/new,période2000-2024.(s.d.)

https://www.statista.com/statistics/1279543/leading-startups-in-algeria-by-total-funding/

Jacquin, J. (2003). Les jeunes entreprises innovantes: Une priorité pour la croissance. Etude et rapport : France, Commissariat général du plan , La documentation française , 07.

Paul Graham. (2012, september). Startup=Growth; From http://www.paulgraham.com/growth.html

Steve Blank. (2010, January 25). What's A Startup? First Principles .Retrieved:10 /05/2023,from https://steveblank.com/2010/01/25/whats-a-startup-first-principles/

أم كلثوم جبلون. (2024/02/21). تأكيد على مواصلة دعم أصحابها:المؤسسات الناشئة...رافد اقتصادي يومية الاتحاد الجزائرية. تاريخ الاسترداد2024/09/05، متاح على الرابط الآتي: https://www.elitihadcom.dz/.

بوراس رتيبة. (2021/10/12). لماذا تتعثر الشركات الناشئة في الجزائر؟....خبير يوضح. تاريخ الاسترداد 2023/10/05، متاح على الرابط الآتي: https://www.elmasdaronline.dz/.

بوطرفة صورية، نصرة نجوى. (2022). دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة– حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05 (العدد01).

صفراني عائشة، مطابس آمال.(2022). المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني(الواقع والتحديات). (المركز الجامعي أفلو، المحرر) مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد02 (العدد02).

القانون رقم16-20 الجريدة الرسمية، العدد83. (2020/12/31). المتضمن قانون المالية لسنة2021، القسم السادس:أحكام جبائية مختلفة، المادتين86و87، ص34. متاح على الرابط الآتي: https://www.mf.gov.dz/images/pdf/A2020083.pdf.

القانون رقم17-02. الجريدة الرسميةج ج ش، العدد02. (11 01, 2017). القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في10جانفي2017، متاح على الرابط الآتي: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017002.pdf.

القانون رقم19-14. الجريدة الرسميةج ج ش، العدد81،(2020/12/30). المتضمن قانون المالية لسنة 2020، المؤرخ في11 ديسمبر2019، متاح على الرابط الآتي: https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances.

القانون عدد20. (2018). الفصل الثالث من قانون المؤسسات الناشئة التونسي، المؤرخ في17 أبريل 2018. الرائد الرسمية للجمهورية التونسية (العدد32)، ص1237. متاح على الرابط الآتي:/https://fr.scribd.com/document/378854280 .

القانون21-15، الجريدة الرسمية ج ج ش، العدد71. 2015/12/30. المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. المؤرخ في2015/12/30، متاح على الرابط الآتي: https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/ .

المرسوم التنفيذي رقم20-245. الجريدة الرسمية ج ج ش، العدد 55. (2020/09/21). المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة"مؤسسة ناشئة"و"مشروع مبتكر"و"حاضنة أعمال"وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.المؤرخ في2020/09/21، متاح على الرابط: https://www.joradp.dz .

مظهري كمال. (2023). المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستديمة. مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد07 (العدد01).

ناريمان عبد الرحمان.(2023/08/23). اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر. (يومية الشعب الجزائرية، تاريخ الاسترداد 2023/10/05، متاح على الرابط الآتي: http://www.ech-chaab.com/.

نصيرة سيد علي، مصطفى ق. (2022/09/11). بات لها دور في تحقيق الإقلاع.....المؤسسات الناشئة محرك أساسي للاقتصاد الوطني. الحوار الجزائري: موقع إخباري، تاريخ الاسترداد 2023/10/05، متاح على الرابط الآتي: https://elhiwar.dz/featured/241454/.